

منه تردد ومن اجان حدة بثلة ايام ولا جبر
العرب وقيل البراد بها مكة والمدينة واليمن وغيرها
وقيل هي من عدن الى ريف عبادان طولاً ومن
تهامة ومن والها الى اطراف الشام عرضاً
الخامس في المهادنة وهي المعاهدة على ترك الحرب
مدّة معينة وهي جائز اذا تضمنت مصلحة للمسلمين
اما لغيتهم عن الحقا ومثلاً ويحصل به الاستظهار
او الرجاء للدخول في الاسلام مع التبرع وتبقي
ذلك وكان في المسلمين قوة على الخصم ثم يجوز لظنة
او بعد اشهر ولا يجوز اكثر من سنة على قولك شهور وهل
يجوز اكثر من اربعة اشهر قيل لا لقوله تعالى فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم وقيل نعم لقوله تعالى وان
جئوا بالسلم فامنحهم فوجه مراعات الاصح والاصح
الاولى جمولة ولا مطلقاً الا ان يشترط الامان
الخاص في النفس متى شاء ولو وقعت الهدنة على ما لا
فعله لم يجب الوفاء به مثل الظاهر المتناكب واعادة
من يهاجر من المشرك فلوها حرت وعقوب اسلامها
لم تعد لكن عباد الى زوجها ما سلم اليها من مهر
خاصة اذا كان مباحاً ولو كان محرماً لم يعد ولا يمتة

ع
المجانحة
وهو كقولك
وتلك
والجبر

تمت

تنبيه اذا قدمت مسلمة فارتدت لم ترد لانها يحكم بالسيرة
الثاني لو قدم زوجها وطالب باليه فارتدت بعد المطالبة
دفع اليه مهرها ولو ماتت قبل المطالبة لم يدفع اليه
وفيه تردد ولو قدمت فطلقها بائناً لم يكن له المطالبة
ولو اسلم في العدة الرجعية كان اخق بها واما اعادة
الرجال فمن امن عليه الغيبة بكثرة الغنينة وما
ماثل ذلك من اسباب القوع جاز اعادته ولا يمنع
سنة ولو شرط في الهدنة اعادة الرجال مطلقاً قيل
يبطل الصلح لانه كما يتناول من يؤمن اقتسامة يتناول
من لا يؤمن وكل من وجب رده لا يجب جملة وانما
يجوز دينه وبينهم ولا يتولى الهدنة على العموم ولا لاهل
البلد والضعف الا الامام او من يقوم مقامه ومن
لواحد من الطرفين مسائل **الاولى** كل دمي انتقل عن
دينه الى دين لا يقر اهله عليه لا يقبل منه الا الاسلام
او القتل اما لو انتقل الى دين يقر اهله عليه كاليهود
يقتل الى النصرانية او المجوسية قيل يقبل لان الكفر
ملة واحدة وقيل لا لقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام
ديناً فلن يقبل منه وان عاد الى دينه قيل يقبل وقيل لا
وهو الاجمعه ولو اصر فقتل هل تلك اطفاه قيل لا

128
King's College London